6 ست سنوات

من الإفلات من العقاب

تقرير يرصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

منذ الثالث من يوليو / تموز 2013

المنظمة العربية
لحقوق الإنسان في بريطانيا

2019

يوليو/ تموز

6 ست سنوات

من الإفلات من العقاب

تقرير يرصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر

منذ الثالث من يوليو / تموز 2013

الفهرس

الفهرس.....3
الملخص التنفيذي.....4
آلية رصد وجمع البيانات.....8
القتل خارج إطار القانون:.....9
قتلى التجمعات السلمية:.....11
قتلى ومتوفون داخل مقار الاحتجاز:.....13
تنفيذ أحكام إعدام مسيسة بحق معارضين:.....17
قتلى عمليات التصفية الجسدية:.....19
قتلى في ظروف ملتبسة:.....21
الاعتقال التعسفي:.....22
استهداف الصحافيين والإعلام المستقل:.....24
سجون جديدة لمزيد من المعتقلين:.....26
إهدار الحق في المحاكمة العادلة:.....27
آثار العمليات الأمنية في سيناء:.....30
الخلاصة والتوصيات.....35

الملخص التنفيذي

منذ أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013 دخلت مصر مرحلة غير مسبوقة من انتهاكات حقوق الإنسان، حيث شنت الأجهزة الأمنية تحت قيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي حملة قمع ممنهجة ضد معارضي عزل الرئيس السابق محمد مرسي، ثم توسعت حملة القمع تلك لتشمل كافة النشطاء والسياسيين والإعلاميين الذين لم يتماهوا مع الجرائم المتكررة التي يرتكبها النظام.

خلال ست سنوات قتلت الأجهزة الأمنية 3185 شخصاً خارج إطار القانون، سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء والتي سيرد ذكرها مستقلا، من بين القتلى 2194 شخصاً قتلوا نتيجة الاعتداءات الأمنية على تجمعات سلمية أبرزها فض اعتصامي رابعة والنهضة بتاريخ 2013/8/14، كما قضى 766 شخصا داخل مقار الاحتجاز المختلفة، بينهم 122 شخص قتلوا جراء تعرضهم للتعذيب، 516 شخص توفوا نتيجة الإهمال الطبي، 37 نتيجة التكدس وسوء أوضاع الاحتجاز، 91 نتيجة فساد إدارات مقار الاحتجاز.

خلال الفترة المشار إليها استخدم النظام المصري عمليات الاعتقال التعسفي الموسعة لقمع المعارضة ووأد أي فرصة لحرية الرأي والتعبير، وفقاً لعمليات الرصد الكمي لعمليات الاعتقال التعسفي في مصر، فقد بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي منذ الثالث من يوليو/ تموز حوالي 63032 شخصاً، بينهم 691 امرأة، 1161 قاصراً.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدد متفاوتة، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق

الإنسان في بريطانيا فقد قام أسر أولئك المختفين قسرياً بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أن النيابة العامة بصفتها المسؤولة عن تحريك الدعوى الجنائية امتنعت عن فتح أي تحقيق في أي من تلك البلاغات.

ولغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 حيث أغلق النظام المصري أكثر من 20 وسيلة إعلامية من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر، وقام بترحيل عدد من الصحفيين واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهما مفبركة لنقيب الصحفيين، وخلال ست سنوات تعرض 11 صحفياً للقتل، واعتقل أكثر من 250 صحفيا لايزال 29 منهم رهن الاعتقال حتى الآن، هذا بالإضافة إلى إدراج أكثر من 45 صحافياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، بالإضافة إلى قيام الحكومة المصرية بحجب 535 موقعاً إخباريا وصحفيا.

جلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات بعد أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن افتقرت إلى أدنى معايير المحاكمات العادلة، إذ تم الحكم في 2638 قضية ذات خلفية سياسية متعلقة بمعارضة النظام، وقد صدرت تلك الأحكام من دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 2368 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 270 قضية عسكرية.

وتوزعت أحكام الإدانة على المتهمين كالتالي حيث تم الحكم بالسجن المؤبد على 7246 شخصاً أي بنسبة 26 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات وحتى 15 سنة على 7965 شخصاً أي بنسبة 28 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 4892 أي ما يقارب 17 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 6650 شخصاً أي بنسبة 23 ٪ من إجمالي أحكام

الإدانة، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيهاً و100 ألف جنيهاً على 451 شخصاً أي بنسبة 2 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 1173 شخصاً أي بنسبة 4 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، والتي بلغ عددها 28377.

فيما يتعلق بأحكام الإعدام في مصر، أحال القضاء المصري المدني والعسكري أوراق 2261 شخصاً إلى المفتي، وتم تثبيت حكم الإعدام على 1173 منهم في 94 قضية مختلفة، منها 16 قضايا نُظرت أمام دوائر عسكرية، من بين تلك الأحكام استنفد 128 شخصا كافة درجات الطعن لتصير الأحكام نهائية واجبة النفاذ بحقهم، قامت السلطات المصرية بتنفيذ حكم الإعدام بحق 45 متهما بالفعل، بينما ينتظر 83 متهماً تنفيذ حكم الإعدام بحقهم في أي وقت.

وفق لعملية رصد لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد ووفق متابعة لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين منذ الثالث من يوليو/ تموز 2013 حوالي 4441 شخصا، منهم 4093 شخصا قال عنهم الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية اعترف الجيش المصري أنهم قتلوا بصورة عشوائية.

وفي ذات الفترة بلغ عدد معتقلي سيناء 11674 شخصاً، من بينهم 3010 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 8664 شخصاً بدعوى الاشتباه.

كما تم الإعلان رسميا عن حرق 4490 دراجة بخارية و 2093 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل والعشش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد المنازل التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 262 منزلاً، بينما تم الإعلان عن حرق وتدمير 2914 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 355 مزرعة و 279 فداناً.

من الجدير بالذكر أن المنازل والعشش التي تم الإشارة إلى حرقها وتدميرها، كانت خارج الشريط الحدودي مع غزة، والذي قامت الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلائه، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها، تمهيدا لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع غزة، حيث تمت عملية الإخلاء على ثلاثة مراحل بدءً من أكتوبر/تشرين الأول 2014، تم فيها هدم وتدمير3101 منزلاً، يقطنها أكثر من 3200 عائلة (14000 شخص تقريبا).

e-mail:info@aohr.org.uk

آلية رصد وجمع البيانات

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا خلال فترة الرصد منذ أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013 وحتى الآن.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك بعد بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات او ادعاءات لم تعتمد على أدلة او شواهد منطقية.

e-mail:info@aohr.org.uk

القتل خارج إطار القانون:

إهدار الحق في الحياة، كان أخطر الانتهاكات التي انتهجها النظام المصري في تعامله مع معارضيه، فبحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون التي نفذتها الأجهزة الأمنية ، وصل عدد القتلى خلال فترة الرصد المشار إليها إلى 3185 شخصاً.

سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها بابا مستقلا في هذا التقرير، قتل هؤلاء الأشخاص نتيجة الاعتداءات الأمنية على تجمعات سلمية، سواء كانوا مشاركين في تلك التجمعات، أو مواطنين قتلوا بطريقة عشوائية حيث تصادف وجودهم بالقرب من تلك التجمعات، ومتوفون داخل مقار الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم

وبين أحد المواطنين، بالإضافة إلى 45 شخصاً تم إعدامهم على خلفية صدور أحكام إعدام مسيسة وجائرة بحقهم.

هذا بالإضافة إلى مقتل 319 شخصاً في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم حيث قاموا بالاشتباك مع القوات الأمنية مما دفعها لقتلهم، إلا أن امتناع الأجهزة الأمنية عن فتح تحيق قضائي في كافة تلك العلميات وكذلك الامتناع عن إصدار تقارير طب شرعي لجثامين القتلى، بالإضافة إلى ما تم توثيقه من تورط الأجهزة الأمنية في ارتكاب عمليات قتل عمدية بحق مواطنين واختلاق روايات كاذبة حول مقتلهم يجعل تلك الحالات بحاجة إلى تقصي دقيق وتحقيق مستقل لكشف الحقيقة.

e-mail:info@aohr.org.uk

قتلى التجمعات السلمية:

شهدت الأيام الأولى التي أعقبت الثالث من يوليو/تموز 2013 في مصر العديد من الاعتداءات الأمنية على المسيرات السلمية للمعارضين، وعلى التجمعات السلمية، مما نتج عنه مقتل 2194 مواطناً على الأقل في كافة محافظات مصر عدا سيناء، منهم 1929 في العام عام 2013 والذي شهد أكبر موجة عنف أمني وعمليات قتل جماعي لأعداد كبيرة من المتظاهرين، وفي العام 2014 قتل 236 مواطناً، ثم عام 2015 بمقتل 28 مواطناً بينهم 22 مواطناً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجدهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس في شهر فبراير/شباط من ذلك العام، ومواطناً في 2017.

ومن أبرز الأحداث التي يمكن وصفها بأنها عمليات قتل جماعي، أحداث الحرس الجمهوري التي وقعت بتاريخ 7 يوليو/تموز 2013 وأسفرت عن مقتل 92 شخصاً، وأحداث المنصة التي وقعت بتاريخ 27 يوليو/تموز 2013 وتسببت في مقتل 107 شخصاً، وأحداث فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة، والتي خلفت مئات الضحايا، حيث بلغ عددهم 1161، وأحداث رمسيس التي تلتها بيومين، ونتج عنها

مقتل 290 شخصاً، بالإضافة إلى مقتل 84 شخصاً في أحداث 6 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

وشهد يوم الخامس والعشرين من يناير/كانون الثاني عامي 2014 و2015 عنفاً أمنياً كبيراً في مواجهة المسيرات التي خرجت إحياءً لذكرى الثورة، حيث سقط في الأولى 103 شخصاً، وفي العام الذي تلاه قُتل 18 شخصاً.

وبتاريخ 8 فبراير/شباط 2015 قتل عدداً من مشجعي نادي الزمالك المصري أثناء تواجد المئات منهم في ساحة استاد الدفاع الجوي بالتجمع الخامس، وذلك بعد حبسهم داخل ممر ضيق خاص بالاستاد واعتداء القوات الأمنية عليهم بقنابل الغاز، مما أدى إلى مقتل 22 منهم بالدهس والاختناق.

e-mail:info@aohr.org.uk

قتلى ومتوفون داخل مقار الاحتجاز:

خلال ست سنوات-فترة الرصد- قضى نحو 766 محتجزاً داخل مقار الاحتجاز المصرية المختلفة، حيث توفي 81 محتجزاً عام 2013، و170 محتجزاً عام 2014، و185 محتجزاً عام 2015، و121 محتجزاً عام 2016، و120 خلال العام 2017، و64 خلال 2018، و25 محتجزاً منذ مطلع العام الجاري.

نحو 122 محتجزاً من بين أولئك المحتجزين قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقر احتجازهم، و516 محتجزاً توفوا نتيجة تعريضهم للإهمال الطبي المتعمد في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، و37 محتجزاً توفوا نتيجة الاختناق والتكدس ورداءة التهوية، بالإضافة إلى 91 محتجزاً توفوا بسبب الفساد المتفشي في إدارات مقار الاحتجاز، والذي أدى إلى وفاة بعضهم نتيجة تناول جرعات زائدة من المواد المخدرة أو أطعمة مسممة، أو مقتلهم على أيدي زملائهم المحتجزين بعد نشوب مشاجرات بينهم، أو نتيجة حدوث ماس كهربائي داخل الزنازين.

e-mail:info@aohr.org.uk

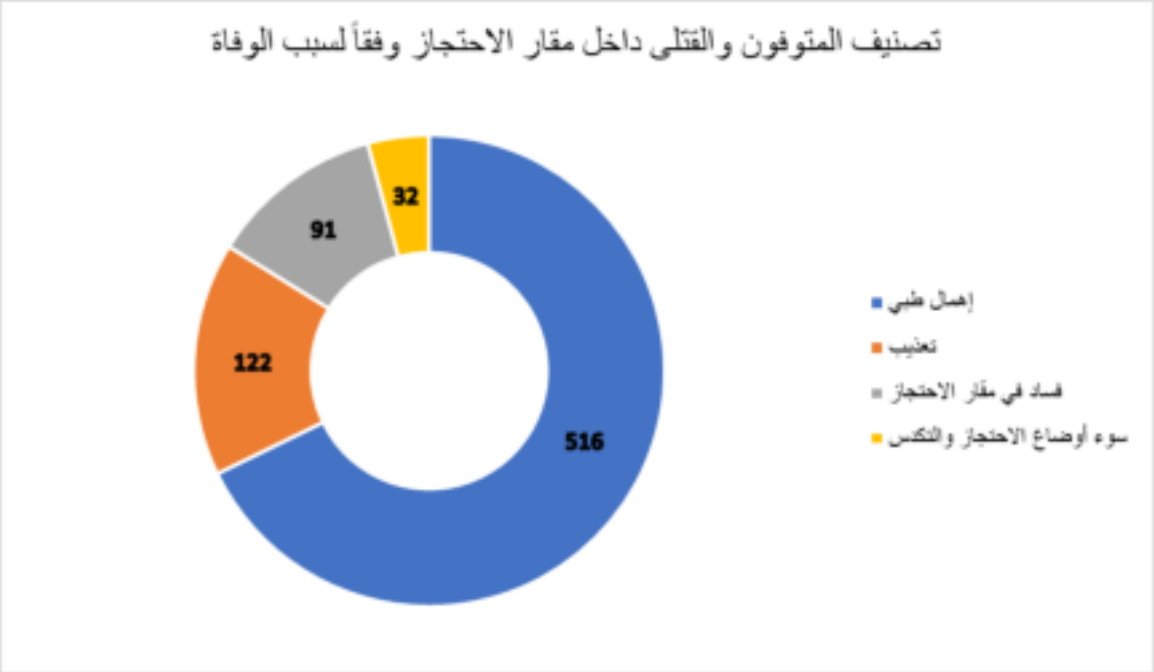

e-mail:info@aohr.org.uk

وفاة الرئيس السابق

محمد مرسي

أثناء حضورالرئيس مرسي جلسة محاكمة لم يعلن عنها بتاريخ 17 يونيو/حزيران 2019 وبعد حديثه للمحكمة لعدة دقائق سقط مغشيا عليه في القفص الزجاجي الذي يحجب الصوت والرؤيا،ورغم صراخ باقي المعتقلين في القفص المجاور مطالبين بإسعافة بقي دون اسعاف لفترة جاوزت 20 دقيقة، ووفقا للنيابة العامة وصل مرسي إلى المشفى متوفيا .

وبعد وفاته بساعات أُجبرت عائلته على دفنه ليلا في أحد مقابر مدينة نصر خلافاً لوصيته ولم تمكن العائلة من تعيين فريق طبي متخصص لفحص الجثمان والوقوف على الأسباب الحقيقية لوفاته، فمكانته وموته المفاجيء وحديثه المتكرر أمام

المحكمه بأن هناك محاولة لقتله كان يستدعي تعيين لجنه طبية حيادية للوقوف على أسباب الوفاة الحقيقية، إلا أن عدم الكشف على جثمانه وفق المعايير الطبية المعتبرة يبقي الباب مفتوحا عن السبب المباشر الذي أدى إلى الوفاة.

والثابت أن مرسي تعرض للقتل البطيء طوال ست سنوات من احتجازه بالإهمال الطبي وسوء المعاملة، حيث كان يعاني من أمراض مزمنه مثل ارتفاع ضغط الدم والسكر، لم توفر السلطات له العلاج المناسب بل كانت تتعمد تجويعه وتقديم أدوية مجهولة وأطعمة ملوثة ، وتحتجزه في زنزانة إنفرادية بلا تهوية تفتقر للمعايير الدنيا الخاصة بأماكن الإحتجاز .

طوال ست سنوات، هي فترة اعتقاله، تعرض مرسي إلى انتهاكات حقوقية وقانونية عديدة بدءا من تعريضه للاختفاء القسري لأكثر من أربعة أشهر، ومرورا بمحاكمته أمام دوائر قضائية استثنائية منتقاة بعناية لإدانته بتهم مفبركة، واحتجازه على ذمة تلك القضايا في مقار مجهولة وغير خاضعة لرقابة أي جهة قضائية، وانتهاءا بإصدار عدد من الأحكام القضائية المسيسة بحقه بالسجن المؤبد والإعدام.

تنفيذ أحكام إعدام مسيسة بحق معارضين:

منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 وبشكل غير مسبوق أحال القضاء المصري المدني والعسكري أوراق 2261 شخصاً إلى المفتي وهي خطوة إلزامية سابقة على الحكم بالإعدام بحسب نصوص القانون المصري، ليتم تثبيت حكم الإعدام بحق 1173 منهم في 94 قضية مختلفة، منها 16 قضايا نُظرت أمام دوائر عسكرية حيث تم الحكم فيها بالإعدام على 147 مدنياً، وكانت كل تلك القضايا متعلقة بمعارضة المتهمين للنظام وقد أُلبست لبوسا جنائيا لاتقاء الانتقاد الدولي.

من بين تلك الأحكام 128 حكم استنفذت درجات التقاضي لتصير نهائية، قامت السلطات المصرية بتنفيذ حكم الإعدام بحق 45 متهمين منهم بالفعل في 9 قضايا مختلفة، من بينهم 4 قضايا نُظرت أمام دوائر عسكرية، لينتظر 83 متهماً تنفيذ حكم الإعدام بحقهم في أي وقت.

تم تنفيذ حكم الإعدام الأول بحق محمود رمضان عبد النبي بتاريخ 7 مارس/آذار 2015، بينما تم تنفيذ الحكم الثاني على 6 أشخاص في القضية العسكرية المعروفة

إعلاميا بقضية عرب شركس بتاريخ 17 مايو/أيار 2015، وتم تنفيذ حكم الإعدام الثالث بحق عادل محمد إبراهيم بتاريخ 15 ديسمبر\كانون الأول 2016، بينما تم تنفيذ الحكمين الرابع والخامس في أقل من أسبوع، فبتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول 2017 تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 15 متهماً على خلفية اتهامهم في القضية المعروفة إعلامياً بقضية كمين الصفا3، وبتاريخ 2 يناير/كانون الثاني 2018 تم تنفيذ الحكم الخامس في حق 4 متهمين في القضية المعروفة إعلامياً بقضية استاد كفر الشيخ.

تم تنفيذ الحكم السادس في 22 مارس/آذار 2018 بحق كلاً من سليمان مسلم عيد جرابيع، وربحي جمعة حسين حسن وذلك بعد رفض المحكمة العليا للطعون العسكرية الطعون المقدمة منهما في فبراير/شباط 2018 على خلفية اتهامهما في القضية رقم 128 لسنة 2013 جنايات عسكرية جزئي شمال سيناء، والمقيدة برقم 382 لسنة 2013 جنايات عسكرية كلي الإسماعيلية.

وخلال العام الجاري وفي أقل من أسبوعين تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 15 متهماً، ففي 07 فبراير/شباط 2019 تم تنفيذ حكم الإعدام في حق 3 متهمين وهم أحمد ماهر أحمد الهنداوي فايد، والمعتز باللّه محمد غانم رمضان العطار، وعبد الحميد عبد الفتاح عبد الحميد المتولي، في القضية رقم 200 لسنة 2014، وفي 13 فبراير/شباط 2019 تم تنفيذ حكم الإعدام ضد محمد سعيد فرج، ومحمد عبد السميع حميدة، وصلاح فتحي حسن في القضية رقم 93 لسنة 2014 جنايات كرداسة، وفي 20 فبراير/شباط 2019 تم تنفيذ حكم الإعدام ضد 9 متهمين في قضية اغتيال النائب العام، وهم أحمد وهدان، وأبو القاسم أحمد علي يوسف، وأحمد حجازي ومحمود الأحمدي، وأبو بكر السيد، وعبد الرحمن سليمان كحوش وأحمد الدجوي، وأحمد محروس، وإسلام مكاوي.

قتلى عمليات التصفية الجسدية:

خلال فترة عمل التقرير بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 180 شخصاً، ما بين معارضين سياسيين أثناء عملية ضبطهم، أو مواطنين قتلوا على أيدي أفراد أمن بعد نشوب خلافات ومشادات كلامية بينهم، حيث تم توثيق مقتل 159 مواطناً أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث ادعت أنها تمت خلال عمليات اشتباك مسلح، وتأكد أن عمليات قتلهم تمت خارج إطار القانون، حيث قدم ذووهم ما يفيد تعرضهم للاعتقال قبل الإعلان عن مقتلهم، بالإضافة إلى 9 أشخاص بينهم امرأة، قتلوا بعد نشوب مشادات بينهم وبين أفراد أمن.

قتل 3 أشخاص خلال 2014، و50 شخصاً خلال عام 2015، فيما تم تصفية 38 شخصاً عام 2016، بينما شهد عام 2017 أكبر تصاعداً كبيراً في عمليات التصفية

الجسدية للمعارضين، حيث بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 72 شخصاً من بينهم 71 شخصاً قتلوا أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا سياسية، ومواطناً واحداً قتل بعد نشوب مشادة كلامية بينه وبين أحد أفراد الأمن وذلك خلال الربع الثاني من العام 2017، هذا بالإضافة إلى مقتل 17 أشخاص خلال عام 2018.

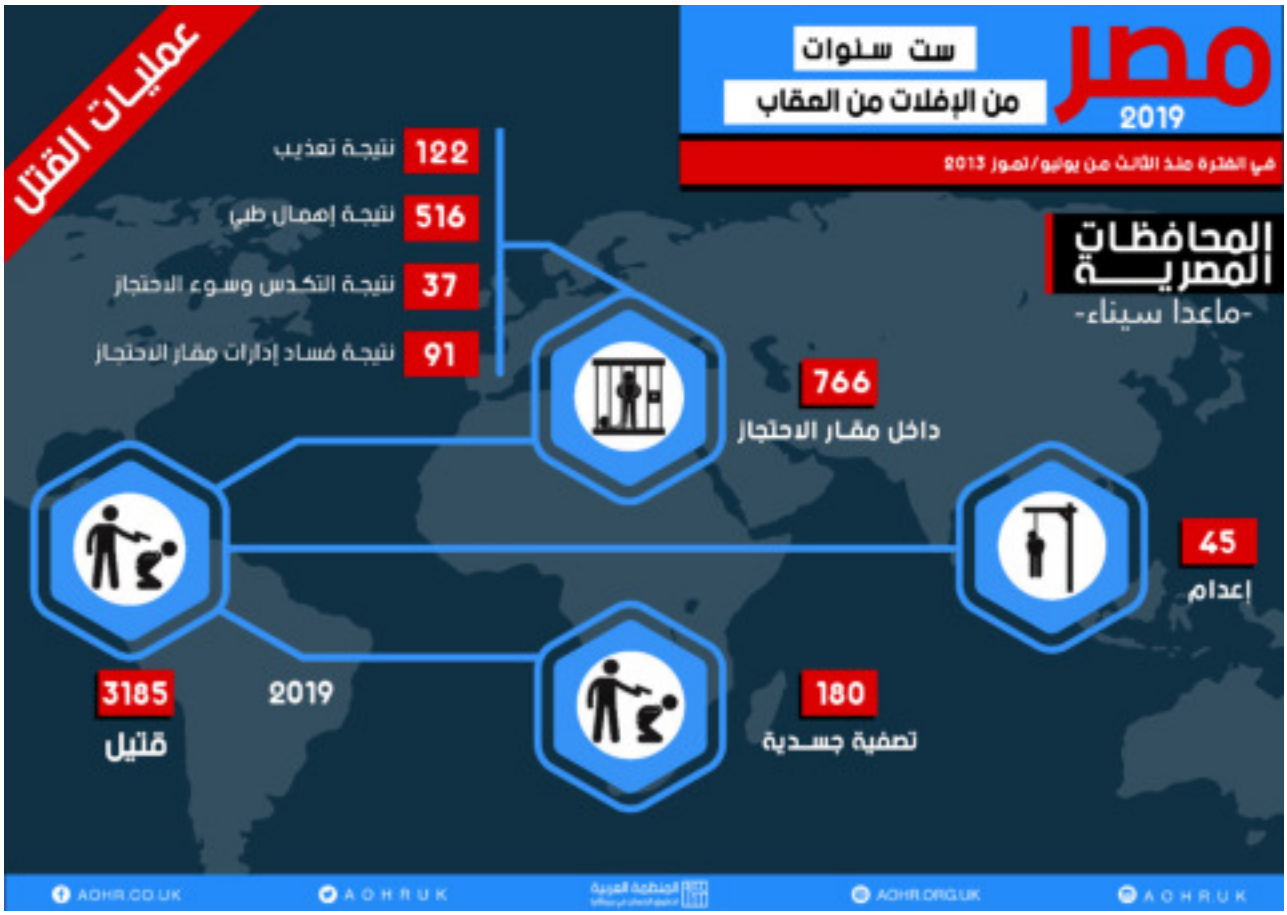

قتلى في ظروف ملتبسة:

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2015 وحتى الآن تعرض 319 شخصاً للقتل في ظروف ملتبسة دون أن تتوافر أي أدلة يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الوقائع، حيث قتل 41 مواطناً عام 2015، و21 مواطناً عام 2016، و107 خلال 2017، و78 خلال 2018، و72 خلال العام الجاري وادعت وزارة الداخلية كالعادة مقتلهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، في حين لم يفتح تحقيقا في مقتلهم من قبل أي جهاز قضائي في مصر بالإضافة إلى عدم توافر معلومات تصلح لتوثيق تلك الحالات والوقوف على أسباب وفاتهم من قبل المنظمة، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبها.

الاعتقال التعسفي:

لا يمكن الوقوف على عدد دقيق لمعتقلي الرأي بعد الثالث من يوليو/تموز 2013، إلا أنه وفقاً لعمليات رصد كمي من المصادر المتاحة والمتوفرة، فقد بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي حتى الآن حوالي 63032 شخصاً، حيث اعتقل 24320 شخصاً في الفترة من 3 يوليو/تموز 2013 وحتى نهاية ذلك العام، بينما اعتقل 10046 شخصاً عام 2014، واعتقل 17840 شخصاً عام 2015، و5100 شخصاً خلال العام 2016 ، و2998 شخصاً خلال 2017، و1850 شخصاً خلال 2018، ومنذ بداية عام 2019 وحتى الآن تم رصد اعتقال 878 شخصاً.

ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنيا الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للاعتقال. كما تجدر الإشارة أن هذا هو عدد الذين تعرضوا للاعتقال دون أن تتوافر معلومات كافية حول من تم إطلاق سراحه منهم.

من بين أولئك المعتقلين بلغ عدد القصر الذين تعرضوا للاعتقال خلال تلك الفترة 1161 قاصراً، بينما بلغ عدد النساء 691 امرأة، منهم 67 امرأة لا زلن رهن الاعتقال.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لفترات متفاوتة والتعذيب الوحشي بالصعق بالكهرباء،الكي،الضرب المبرح ،التحرش الجنسي،الإغتصاب،التعليق كالذبيحة وغير ذلك من الأساليب ، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات.

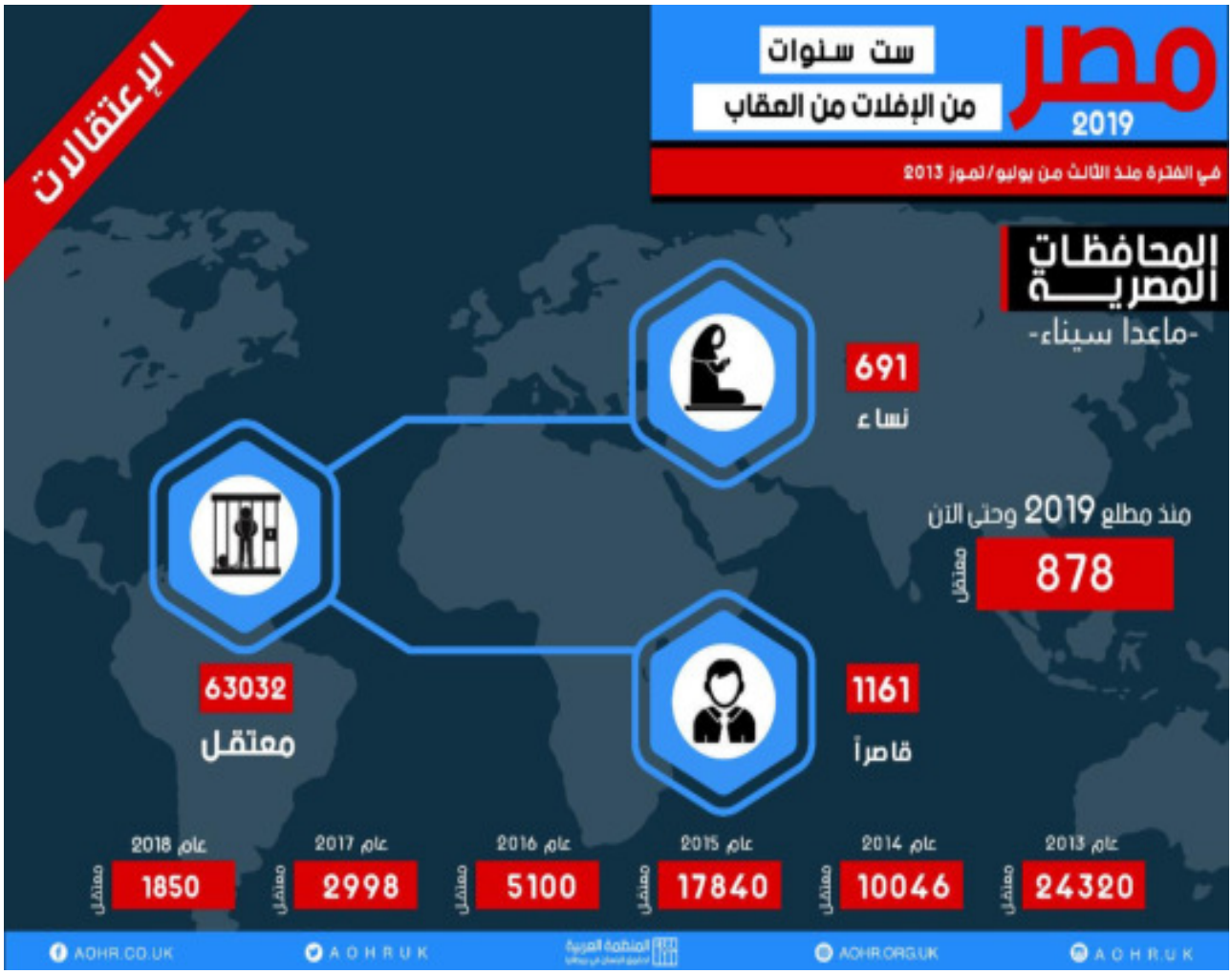

e-mail:info@aohr.org.uk

استهداف الصحافيين والإعلام المستقل:

لغرض طمس الحقيقة استهدف النظام الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة دون توقف منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 حيث أغلق النظام المصري أكثر من 20 وسيلة إعلامية من القنوات الفضائية والصحف، وأوقف العديد من الإعلاميين والكتاب عن الكتابة والنشر، وقام بترحيل عدد من الصحفيين واقتحم نقابة الصحفيين واختطف صحفيين لجأوا إليها ولفق تهما مفبركة لنقيب الصحفيين، كما تعرض 11 صحفيين للقتل، واعتقل نحو 250 لايزال 29 على الأقل منهم في السجون، جميعهم تابعين لمؤسسات إعلامية مصرية معارضة للسلطات أو منتمين لشبكة قناة الجزيرة كالصحفي محمود حسين والذي اعتقل في 22 ديسمبر/كانون الأول 2016، والذي رفضت الجهات الأمنية الإفراج عنه وفق قرار المحكمة بإخلاء سبيله في 23 مايو/أيار 2019، وفي المقابل تم تلفيق تهمة جديدة له برقم 1365 لسنة 2018، أُرتكبت الجرائم الموجودة بها أثناء فترة اعتقال محمود، ليتم إعادته إلى سجن طرة مرة أخرى.

وفي محاكمات لم تتحلى بالمعايير الدنيا للمحاكمة العادلة حكم على ثلاثة صحفيين بالإعدام وعلى عدد آخرين بالسجن فترات متفاوتة، والبعض لايزال ينتظر المحاكمة.

هذا بالإضافة إلى إدراج أكثر من 45 صحافياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، حيث قررت الدائرة 16 بمحكمة جنايات القاهرة يوم السبت 27 مايو/أيار 2017 إدراج 51 معارضاً مصرياً بينهم 15 صحفياً وإعلامياً على قوائم الإرهاب، واستند القرار على لائحة اتهام هؤلاء الأشخاص في القضية المعروفة إعلامياً بغرفة عمليات رابعة، والذين صدرت بحقهم أحكام نهائية بالبراءة بتاريخ 8 مايو/أيار 2017، وفي 26 أبريل/نيسان 2018، تم إدراج 24 آخرين على قوائم الإرهاب بحسب القرار المنشور في الجريدة الرسمية بذات التاريخ، وفي 26 مارس/آذار 2019، قضت محكمة النقض

المصرية برفض الطعون المقدمة من آخرين على قرار إدراجهم على قوائم الكيانات الإرهابية، ليصبح القرار وما يترتب عليه من آثار قانونية واجب النفاذ.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2016 تم تمرير قانون خاص بالتنظيم المؤسسي للمؤسسات الإعلامية والصحفية، حمل رقم 92 لسنة 2016، وهذا القانون يوضح نية النظام الواضحة في السيطرة على الإعلام، وجعل كافة الشؤون الخاصة بها في يد الأجهزة الأمنية التابعة للنظام.

وفي أكبر هجمة على الصحافة وحرية الرأي والتعبير قامت الحكومة المصرية بحجب حوالي 535 موقعاً منها صحف على شبكة الانترنت تابعه لمؤسسات إعلامية وإخبارية مصرية وغير مصرية، لتصبح مصر من أخطر الأماكن على مهنة الصحافة في العالم بحسب التصنيفات العالمية

سجون جديدة لمزيد من المعتقلين:

خلال الست سنوات التي تلت الثالث من يوليو/تموز 2013 صدرت العديد من القرارات الحكومية والرئاسية بتخصيص مئات الأفدنة والأراضي لبناء العديد من السجون الجديدة، والتي تم افتتاح بعضها بالفعل، وذلك لاستيعاب التكدس الذي تعاني منه كافة مقار الاحتجاز المصرية، كما برره مساعد وزير الداخلية لقطاع حقوق الإنسان في يونيو/حزيران 2015، والذي صرح حينها بأن مقار الاحتجاز المصرية تعاني من التكدس حيث بلغت نسبة التكدس -بحسب تصريحاته- الضعف داخل السجون، و400 ٪ داخل أقسام الشرطة، وقد بلغ عدد السجون الجديدة خلال فترة الرصد 24 سجنا ، ليرتفع عدد السجون في مصر إلى 66 سجناً.

إهدار الحق في المحاكمة العادلة:

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات بعد أحداث 3 يوليو/تموز 2013 وحتى الآن، فقد تم الحكم في 2638 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 2368 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 270 قضية عسكرية.

بلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات، سواء أمام دوائر مدنية أو عسكرية، 38560 شخصاً، منهم 398 قاصراً، وقد تم تبرئة 9922 من هؤلاء المحكومين، أي 25.5 ٪ من إجمالي العدد الكلي للمتهمين، بينما حُكم على 28377 شخصاً بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 73.8 ٪، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص أو انقضاء الدعوى بحق 261 شخصاً، أي ما يعادل 0.7 ٪ تقريباً.

وجاءت أحكام الإدانة خلال فترة الرصد كالآتي:

تم الحكم بالسجن المؤبد على 7246 شخصاً أي بنسبة 26 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات وحتى 15 سنة على 7965 شخصاً أي بنسبة 28 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 4892 أي ما يقارب 17 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، وحكم بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات على 6650 شخصاً أي بنسبة 23 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، بينما تم الحكم بالغرامة المالية بمبالغ تراوحت بين ألف جنيهاً و100 ألف جنيهاً على 451 شخصاً أي بنسبة 2 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 1173 شخصاً أي بنسبة 4 ٪ من إجمالي أحكام الإدانة، والتي بلغ عددها 28377.

محاكمات عسكرية للمدنيين:

بلغ عدد الأشخاص الذين حوكموا أمام دوائر عسكرية خلال الخمسة السنوات فترة عمل التقرير 8106 شخصاً، أي ما يقارب 21 ٪ من إجمالي عدد المحكومين، بينهم 30 قاصراً، حُكم بالسجن والسجن المشدد والمؤبد على 7202 منهم، وحكم بالإعدام على 147 شخصاً، بينما تم تبرئة 578 منهم، فيما جاءت قرارات المحكمة بعدم الاختصاص بحق 179 متهماً.

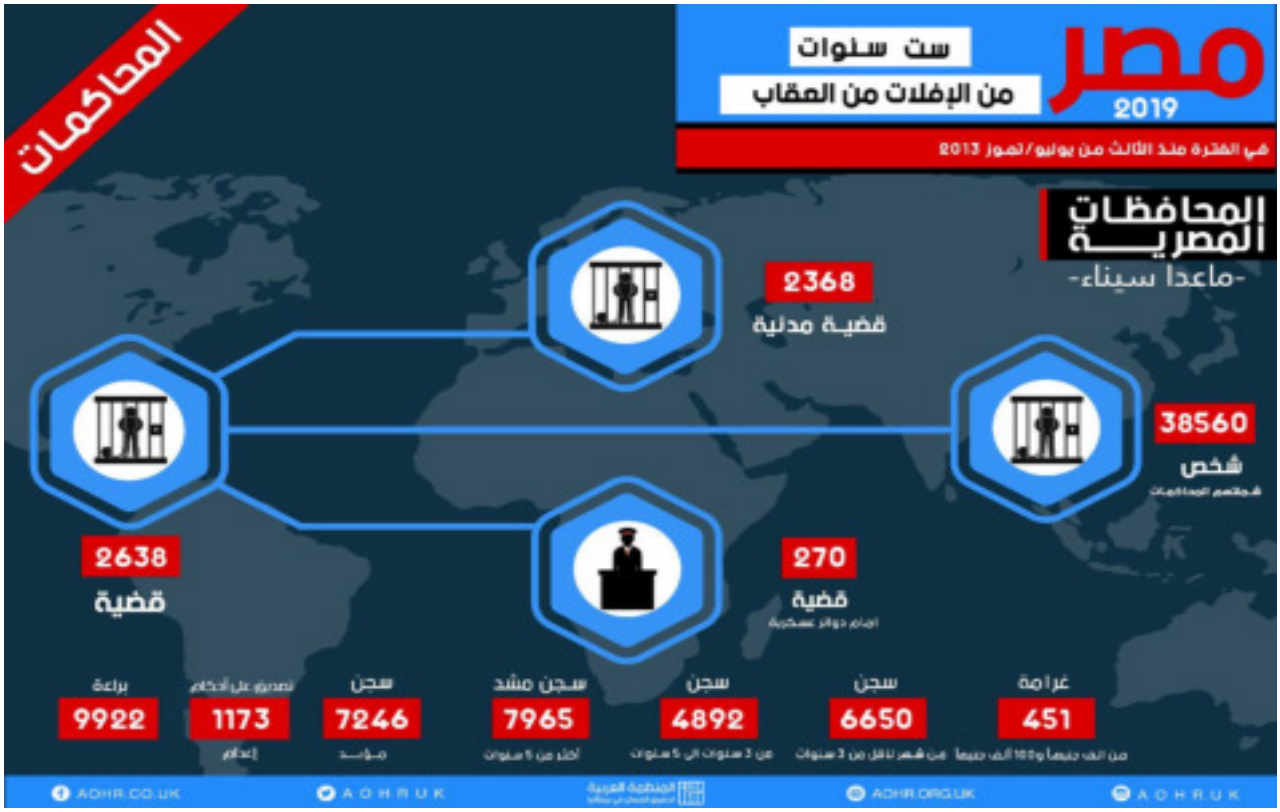

أحكام إعدام واجبة التنفيذ:

خلال فترة الرصد قامت محكمة النقض المصرية والمحكمة العليا للطعون العسكرية بتثبيت أحكام الإعدام بحق 128 متهماً في 21 قضية معارضة للسلطات منها 6 نظرت أمام دوائر عسكرية، نفذت أحكام الإعدام بحق 45 منهم في تسعة قضايا، ورد ذكرهم في باب القتل خارج إطار القانون، بينما ينتظر 83 متهماً الآن تنفيذ حكم الإعدام في أي وقت، بعد تثبيت أحكام الإعدام عليهم.

رقم القضية	عدد المتهمين المثبت ضدهم حكم الإعدام	نوع القضية
16850 لسنة 2014 جنايات المنصورة	6	مدنية
27868 لسنة 2014 جنايات المنتزه أول	1	مدنية
20091 لسنة 2013 جنايات باب شرق/الاسكندرية	2	مدنية
10154 لسنة 2014 جنايات ثان أكتوبر، والمقيدة برقم 315 لسنة 2014 حصر أمن الدولة العليا	3	مدنية
8473 لسنة 2013 جنايات مطاي المقيدة برقم 1842 لسنه 2013 كلي شمال المنيا	6	مدنية
5207 لسنة 86 قضائي / إمبابة	1	مدنية
375 لسنة 2013 حصر أمن الدولة العليا/ كرداسة	20	مدنية
288 لسنة 2015 عسكرية	3	عسكرية
165 لسنة 2017 جنايات عسكرية كلي الإسكندرية	17	عسكرية
11877 لسنة 2014 جنايات قسم الجيزة، والمقيدة برقم 35لسنة 2014 جنايات أمن الدولة العليا	13	مدنية
881 لسنة 2015 أوسيم	1	مدنية
رقم 427 لسنة 2012 جنايات قسم المناخ والمقيدة برقم 11 لسنة 2012 كلي بور سعيد	10	مدنية

آثار العمليات الأمنية في سيناء:

خلال فترة الرصد ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين في سيناء 4441 شخصا، منهم 4093 شخصا قال عنهم الجيش أنهم قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية دون أن يفتح تحقيقا واحداً في أي من تلك الحالات.أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 11674 شخصاً، منهم 3010 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 8664 شخصاً بدعوى الاشتباه.

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 4490 دراجة بخارية و2093 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات المنازل والعشش الخاصة

بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد المنازل التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 262 منزلاً، بينما تم الإعلان عن حرق وتدمير 2914 عشة، هذا بالإضافة إلى تجريف 355 مزرعة و 279 فداناً.

جدير بالذكر أن المنازل والعشش التي تم الإشارة إلى حرقها وتدميرها، كانت خارج الشريط الحدودي مع غزة، والذي قامت الحكومة المصرية بإصدار قرارات بإخلائه، وذلك بتهجير سكان تلك المنطقة من منازلهم وهدمها، تمهيدا لإقامة منطقة عازلة على الحدود مع غزة، وبدأت المرحلة الأولى في أكتوبر/تشرين الأول 2014 حيث تم تنفيذها بواقع 500 متر، وتضمنت هدم 837 منزلا، وجاءت المرحلة الثانية في مارس/آذار 2015، وتم الانتهاء منها لمسافة 500 متر أخرى، حيث تم هدم نحو 1044 منزلا من إجمالي المنازل المحصورة في المرحلة الثانية.

وأصدرت الحكومة المصرية قرارا ثالثاً بالبدء في المرحلة الثالثة من التهجير ابتداء من أبريل/نيسان 2015، على إجمالي مساحلة وصلت إلى نحو 2000 متر، حيث يوجد بهذه المنطقة 1220 منزلا مأهولاً، وقد تم البدء في المرحلة الثالثة في أكتوبر/تشرين الأول 2017، لتصبح المساحة الإجمالية التي تم إخلائها بعد الانتهاء من المرحلة الثالثة 3000 متراً.

وتم تهجير كافة الأسر وتعدادهم تقريبا أكثر من 3200 عائلة (متوسط عدد أفراد الأسرة 5-7 أفراد) المقيمة بتلك المنازل قسرا دون توفير أي بدائل لهم للسكن وترك تدبير مقار سكنهم الجديدة لهم، ولم تلتزم الحكومة ببناء المدينة الجديدة التي زعمت أنها ستكون بديلا آمنا لتلك الأسر، كما تم تعيين مبالغ ضئيلة للغاية كتعويض عن هدم المنازل لا يمكنها بأي حال سد عجز وحاجة الأسر المهجرة أو تمكينهم من شراء منازل جديدة.

وتشمل المنطقة العازلة -وفق مصادر أمنية-إقامة خنادق من الماء بعرض خمسمائة متر على طول 13 كيلومترا على الحدود، حيث تم تركيب أنابيب لاستجرار مياه البحر

e-mail:info@aohr.org.uk

وبالفعل تم البدء ضخ مياه البحر باتجاه المنطقة الحدودية في سبتمبر/أيلول 2015 مما تسبب بانهيار في التربة وتلويث مياه الآبار على الجانبين المصري والفلسطيني.

لم تفتح السلطات المصرية أي تحقيق في أي عمليات القتل العشوائي التي نفذتها قوات الجيش ولم يعاقب أي فرد أمن على مقتلهم ولو بشكل إداري، كما لم تعلن السلطات المصرية عن أي تحقيقات أو أدلة تفيد بتورط أولئك الأشخاص كلهم أو بعضهم في أعمال إرهابية، واستمرت قوات الجيش في استخدام الطيران الحربي والمدفعية الثقيلة والأسلحة الأكثر فتكا في قصف منازل المدنيين لتوقع مزيدا من الضحايا الأبرياء كل يوم.

كما لم يعلن الجيش عن المبرر القانوني الذي بموجبه تم تجريف مزارع وأفدنة زراعية حتى خارج القرار الحكومي بعزل الشريط الحدودي أو إحراق وهدم منازل وعشش لسكان سيناء وإحراق سيارات ودراجات بخارية، حيث لا يوجد أي نص في القانون المصري يجيز لأي سلطة أن تتلف ملكية خاصة حتى إن كان مالكها مدانا بجريمة.

e-mail:info@aohr.org.uk

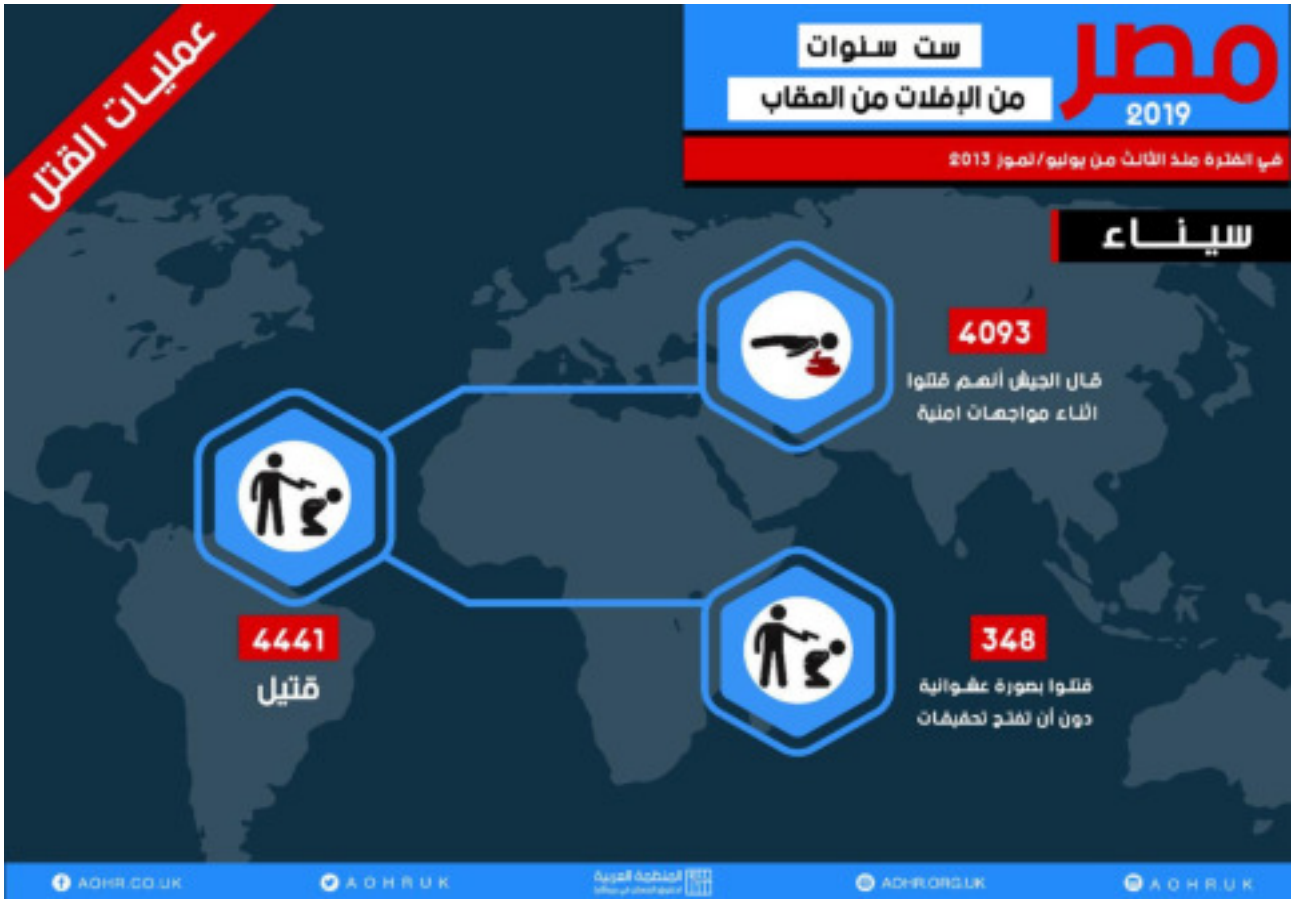

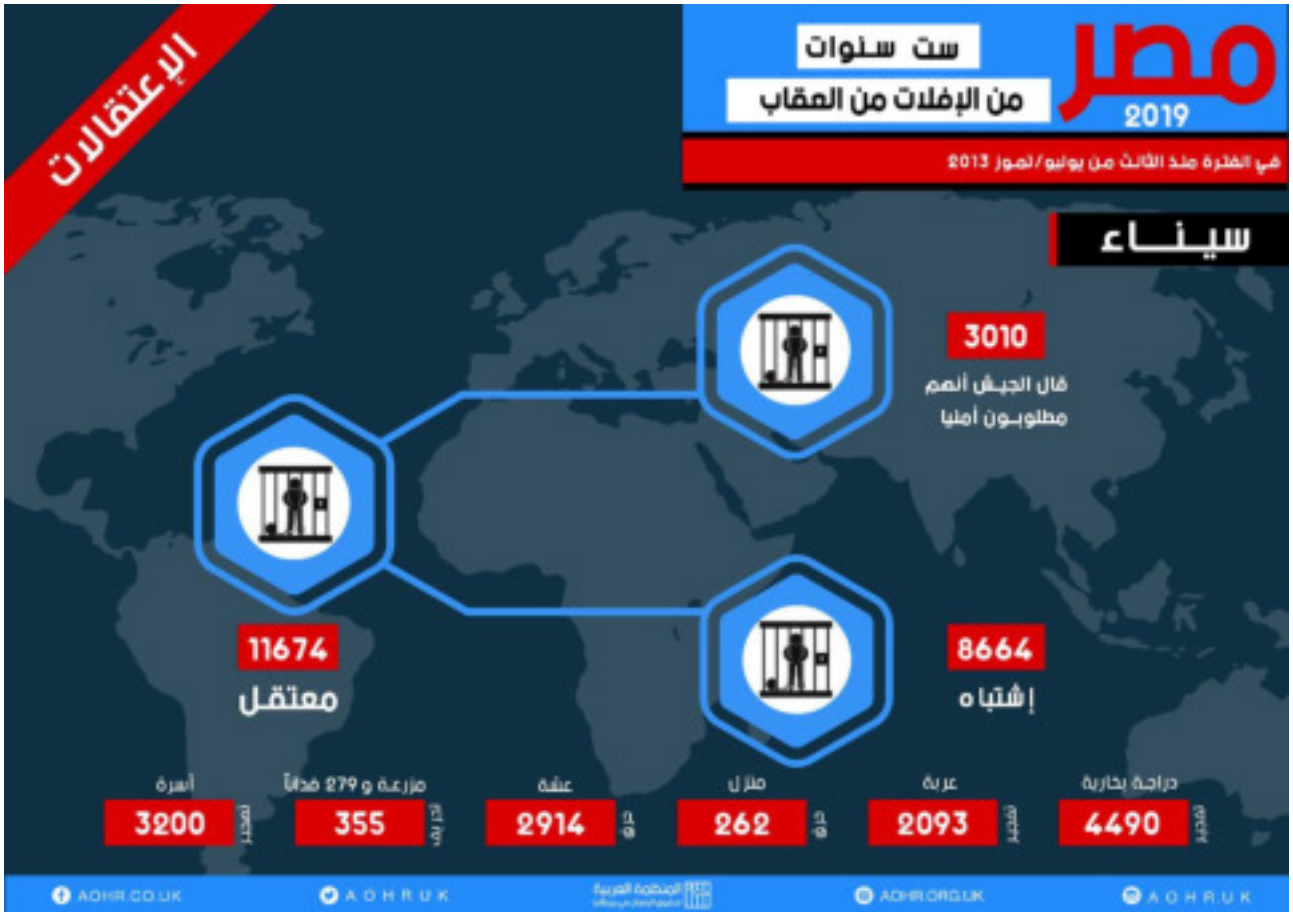

e-mail:info@aohr.org.uk

وفيما يلي جدولاً يبين تفاصيل تلك الإحصائيات:

العام	نتيجة العملية									
	قتل		اعتقال		حرق وتدمير ممتلكات خاصة					
	اشتباك مسلح	مواطنين بصورة عشوائية أو تصفية	مطلوب أمنياً	مشتبه به	منزل	عشة	عربة	دراجة بخارية	مزارع	أفدنة
عام 2013	210	26	609	142	39	165	299	770	28	3
عام 2014	371	69	1280	692	122	1084	232	918	76	3
عام 2015	1362	56	392	1803	0	744	399	928		
عام 2016	1005	98	298	1803	66	145	66	365		
عام 2017	482	40	173	584	32	339	299	416	135	9
عام 2018	474	17	258	4940	3	415	542	1019	116	20
عام 2019	189	42		400		22	256	74		244
الإجمالي	4093	348	3010	8664	262	2914	2093	4490	355	279

e-mail:info@aohr.org.uk

الخلاصة والتوصيات

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير منذ الثالث من يوليو/تموز 2013 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.

- رغم بشاعة ومنهجية الجرائم المُرتكبة من قبل النظام المصري، مرت تلك الجرائم طوال ست سنوات بعد الثالث من يوليو/ تموز 2013 دون محاسبة، في ظل عجز السلطة القضائية عن اتخاذ أي إجراء مضاد ضد أي من رموز أو تابعي النظام، ليعزز ذلك مناخ الإفلات التام من العقاب.

- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يرسخ الاتهامات الموجهة للسلطات المصرية أن تلك الانتهاكات هي نتاج إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة واللذان يوفران مناخا آمنا لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.

- وفاة الرئيس السابق محمد مرسي في ظروف تلفها شبهات كثيرة وعدم اكتراث الغرب من حلفاء نظام السيسي ممن يدعون إلى ضرورة تطبيق منظومة حقوق الإنسان الدولية وعدم التهاون بحق منتهكيها يثب نفاق هذه القوى ومدى شراهتها للمال والربح على حساب منظموة حقوق الإنسان.

- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكدس الذي تعاني منه مقار الاحتجاز المصرية،

بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء.

- ماكينة المحاكمات الجماعية المدنية والعسكرية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام وتنفيذ بعض تلك الأحكام بالفعل دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر.

- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها الموطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تمامًا من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.

- إن شيطنة كافة وسائل الإعلام التي تعمل على نقل الحقيقة ووصمها بالتطرف ودعم الإرهاب واتهام العاملين فيها بالخيانة والانضمام لجماعات إرهابية هو حيلة مفضوحة للأنظمة القمعية، وهو انعكاس لرغبة الأنظمة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بعيدا عن أي نوع من أنواع الرقابة.

- قيام الحكومة المصرية بحجب مواقع صحفية وإخبارية مصرية وعربية هو تصرف مناهض لحرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات ويشكل اعتداء صارخا على حرية الصحافة.

- على أمين عام الأمم المتحدة تفعيل الآليات الأممية اللازمة لكبح جماح النظام المصري وإنصاف الضحايا ومحاسبة كل المسؤولين عن الجرائم، فحالة الإفلات من العقاب على مدار ست سنوات عززت من إرادة هذا النظام للمضي قدما لارتكاب مزيد من الجرائم والانتهاكات.